

تاريخ الإرسال (2018-04-04). تاريخ قبول النشر (2018-05-23)

د. حسن محمود الشطناوي^{*1}¹ قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة اربد الأهلية.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: hsnshatnawi@gmail.com

أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية "دراسة تطبيقية"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنك تجاري المقيدة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (2014 - 2016م). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام اختبار العينة الواحدة، (One Sample t-Test)، والانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار الفرضيات وتحقيق هدف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية تفصح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك. كما أوضحت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة الإفصاح غير المالي على جودة التقارير المالية، كما دلت النتائج على أنه لا يوجد أثر لدرجة الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية. أما فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة توصلت النتائج إلى أن حجم البنك كان له تأثير إيجابياً على كلاً من جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك، بينما كان هناك أثراً للرافعة المالية على جودة التقارير المالية وعدم وجود لها تأثير معنوي على القيمة السوقية للبنوك، أما فيما يتعلق بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة فلا يوجد له تأثير معنوي على كلاً من جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك.

كلمات مفتاحية: الإفصاح عن المعلومات غير المالية، جودة التقارير المالية، والقيمة السوقية، البنوك التجارية الاردنية.

The Impact of the Non-Financial Disclosure on the Quality of Financial Reporting and Market Value of Jordanian Commercial Banks: An Empirical Study

Abstract

The aim of this research is to study and test the impact level of non-financial disclosure on the financial reporting quality and the marketing value in the Jordanian commercial banks, according to institutional banks governance instructions and directives. To achieve research objectives, a descriptive study is conducted on financial reports from a sample of Jordanian commercial banks (n = 13), that have been listed on the Amman Stock Exchange, during the period (2014-2016). Hence, the research hypotheses and questions are tested using One Sample t-Test, and Multiple Linear Regression methods. This study shows that, the Jordanian commercial banks disclose of their non-financial information, according to institutional banks governance instructions and directives. Moreover, the results prove that, the non-financial disclosure has a positive impact on the Jordanian commercial banks financial reporting quality. On the other hand, it did not affect the marketing value. In terms of control variables, the results prove that, the bank size has a positive impact on both financial reporting quality and marketing value. However, the financial leverage has a positive impact on financial reporting quality, but it did not significantly affect marketing value. Finally, the type of auditing has not influence bank financial reporting quality and marketing value.

Keywords: Non-Financial Disclosure; Quality of Financial Reporting; Marketing Value; Jordanian Commercial Banks.

1- المقدمة:

تستهدف المحاسبة المالية استخراج وتوصيل المعلومات لأصحاب المصالح في الشركات وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تحقق رغبتهم، وحيث ان هذه المعلومات تكون مالية بطبيعتها ورغم توافر فيها جميع الخصائص النوعية الا انها لا توفر رؤية كافية للاداء الكلي للشركة (علي، 2012). لذلك ظهرت الحاجة الى تطوير ممارسات الإفصاح التقليدي لأن القوائم المالية التقليدية بمفردها غير كافية لتوصيل المعلومات لأصحاب المصالح لقياس الاداء الشامل لشركة، حيث لا توفر كثيراً من المعلومات المفيدة والملائمة لأصحاب المصالح المختلفين، حيث تركز فقط على المعلومات المرتبطة بالجانب المالي (Hussainey & Najjar, 2011).

واشارت دراسات عديدة (Haji & Hossain, 2016; Dima et al., 2013; Hahn & Michael, 2013; Bachoo et al., 2009; Yuen et al., 2009; Holder-Webb et al., 2008; Cohen et al., 2013) الى ان التقارير المالية الحالية لا تعكس أداء الشركة بشكل حقيقي وفقدت قدرتها كاداة للإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجات أصحاب المصالح، وبالتالي فإن التقارير المالية الحالية لا بد أن تتغير لتشمل المعلومات غير المالية جنباً الى جنب مع المعلومات المالية لتفي باغراض أصحاب المصالح من مقرضين ومستثمرين ومستهلكين للسلع والخدمات التي تنتجها تلك الشركات، وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية ضمن التقارير المالية سيؤدي الى انتاج تقارير معلوماتية عالية الجودة وخلق قيمة لكافة أصحاب المصالح. لذلك تطلب هذا الأمر اتفاق جميع مستخدمي البيانات المهتمين بإنتاج وتوصيل واستخدام المعلومات المحاسبية على ضرورة إجراء تغييرات في محتويات التقرير المالي الحالية، وذلك من خلال الزيادة في الإفصاح عن المعلومات غير المالية لتحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها، وتقديم قيمة مضافة لتقييم القيمة السوقية لأسهم الشركة ومما يساهم في تقديم نظرة متكاملة عن أمكانية الشركة على خلق القيمة لأصحاب المصالح.

وبما ان جودة التقارير المالية ترتبط بمدى قدرة تلك المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي التقارير المالية، حيث يرى الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (FAF) Financial Analysts Federation بهذا الصدد أن جودة التقارير المالية تعني الشفافية والوضوح وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب (حمادة، 2014). اما القيمة السوقية للشركة فتعتبر من المعلومات الضرورية التي يحتاجها المحللون الماليون والمستثمرون والمقرضون وأصحاب المصالح الآخرين في سوق المال، وذلك لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية المتعلقة بأداء الشركة في السوق، ويعتمد قياس قيمة الشركة على العديد من مداخل التقييم المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (طلخان، 2017؛ Wang et al., 2009; Imam et al., 2013). لذا فإن التعرف على أثر الإفصاح غير المالي في جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للشركات يعد من المواضيع الجدلية التي تستوجب المزيد من البحث والاهتمام.

لذلك فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعتبر مؤشراً لمستوى نجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات اظهر انطباع إيجابيا عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى أصحاب المصالح، مما سيؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وارتفاع القيمة السوقية للشركة، وبالعكس من ذلك من الممكن أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية يُمكن أن تمثل عنصر تعقيد وتشويش لأصحاب المصالح عند اتخاذ قراراتهم في الاعتماد على التقارير المالية وتقدير القيمة السوقية للأسهم (Cohen et al., 2012; Coram, 2010). لذا نال هذا الموضوع بالاهتمام من قبل الباحثين وتم دراسته في العديد من الدراسات (Flostrand and Strom, 2006; Cohen et al., 2012; Coram, 2010; Grewal et al., 2015). إلا أن نتائج تلك الدراسات ما زالت موضع تناقض، حيث أظهرت بعض

الدراسات وجود علاقة إيجابية بينهما وأخرى أشارت إلى عدم وجود علاقة بينهما، ومن ثم فإن هناك فجوة على المستوى النظري والتطبيقي، لذلك جاءت هذه الدراسة لقياس أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية. في ظل اختلاف حجم الشركة والرافعة المالية وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وهذا ما سيركز عليه هذا البحث.

2- مشكلة البحث :

تناولت دراسات عديدة (Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2008; Roberts et al., 2002; Radebaugh and Gray, 2001; Simpson, 2010; Nuanpradit et al., 2013; اخرون، 2015؛ بركة، 2016؛ جججوح، 2017؛ عبدالقادر، 2017) أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية أو غير مالية على قرارات أصحاب المصالح، إلا أن نتائج تلك الدراسات كانت متضاربة، حيث توصل بعضها لوجود أثر ايجابي لمستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية، على كلا من جودة التقارير المالية و القيمة السوقية للمنشأة، وبالتالي على تحسين قرارات مستخدمي التقارير المالية. وعلى العكس من ذلك توصلت بعض الدراسات إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية قد يسبب مصدراً لإرباك وتشويش أصحاب المصالح. فيما أظهرت دراسات أخرى أن هناك عوامل مُحددة يمكن أن يكون لها دور في تأثير الإفصاح غير المالي على كلا من جودة التقارير المالية و القيمة السوقية للمنشأة. وتواجه البنوك التجارية ضغوطاً كبيرة من أصحاب المصالح بغرض زيادة مستوى الإفصاح غير المالي، نظراً لحاجتهم إلى بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث يعتمد أصحاب المصالح على هذه المعلومات من عدة مصادر أهمها التقارير المالية. ونظراً لأهمية الإفصاح غير المالي في زيادة الموثوقية عن توقعات الأداء المستقبلي للبنوك؛ فقد أصدر البنك المركزي الأردني التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك التجارية رقم 63/ 2016، بتاريخ 2016/9/1، والتي ألزمت البنوك التجارية بتطبيق المادة رقم 22 (الإفصاح والشفافية)، ومن هنا ستحاول الدراسة الحالية اختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية، وذلك في بيئة الأعمال الاردنية، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وتطبيقياً على مجموعة من الأسئلة الفرعية:-

- 1- ماهو مفهوم المعلومات غير المالية المرافقة للقوائم المالية؟
- 2- ما هي متطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية المرافقة للقوائم المالية؟
- 3- ما هو مفهوم جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك؟ وما هي سبل قياسها؟
- 4- هل تلتزم البنوك المدرجة في بورصة عمان بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية؟
- 5- ما هو أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية؟
- 6- ما هو أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للبنوك؟
- 7- هل هناك تأثير لحجم البنك والرافعة المالية ولحجم مكتب المحاسبة والمراجعة على العلاقة محل الدراسة؟

3- أهداف البحث :

يتمثل الهدف من هذا البحث في قياس أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (2014 - 2016). ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:-

- 1- تحديد أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية.
- 2- التعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية.
- 3- تحديد أهمية جودة التقارير المالية، والقيمة السوقية للاسهم - المفهوم والمقاييس.
- 4- التعرف على أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية للبنوك.
- 5- التعرف على أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للبنوك.

4- أهمية ودوافع البحث

- تكمن الأهمية العلمية في توفير دليل ميداني على أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك في بيئة الاعمال الأردنية والتي لم تتال القدر الكافي من البحوث في هذا المجال، حيث ندرت الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة في البيئة الأردنية.
- وتكمن الأهمية العملية للبحث من خلال كونها دراسة ميدانية اعتمدت على الاسلوب التحليلي للقوائم المالية، الامر الذي سوف يعطي نتائج أكثر دقة في إبراز دور الإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المالية للبنوك، وتفعيل إلزام التشريعات والقوانين واللوائح الاردنية للبنوك المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن هذه المعلومات في تقاريرها المالية السنوية المنشورة بالبورصة، لما لها من تأثير على زيادة جودة التقارير المالية وقيمتها السوقية، مما يساهم في ترشيد قرارات مستخدمى تلك التقارير.
- وتتمثل أهم دوافع البحث في الوصول لدليل تجريبي يثبت ما إذا كان هناك تأثير إيجابي لدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك في بيئة الاعمال الأردنية. وأيضاً يحاول البحث عرض وجهة نظر في الجدل القائم حول مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية بخلاف القوائم المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك، وهو ما يمثل دافعاً هاماً لهذا البحث.

5- حدود البحث:

- 1- اقتصرت عينة البحث على البنوك التجارية الأردنية فقط دون البنوك الإسلامية أو البنوك الأجنبية والمدرجة في بورصة عمان، وتم إختيار العينة وفق مجموعة من المحددات، وذلك خلال الفترة الزمنية من عام 2014 وحتى 2016م اخر تقارير مالية متوفرة عن البنوك لتاريخ اجراء الدراسة.

2- اقتصرت هذه الدراسة على بنود الإفصاح غير المالي في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، وهذه البنود معتمدة على نص قانوني وهي المادة رقم 22 (الإفصاح والشفافية) من التعليمات المعدلة للأكاديمية المؤسسية للبنوك التجارية رقم 63/ 2016، بتاريخ 2016/9/1.

3- اقتصرت الدراسة على قياس جودة التقارير المالية بمقياس مستوى التحفظ المحاسبي أما القيمة السوقية للبنوك على مقياس عدد الأسهم مضروباً في السعر السوقي للأسهم، دون الأساليب الأخرى، ومن ثم الإعتماد على النتائج وقابليتها للتعميم في ضوء تلك المنهجية.

6-الاطار النظري للدراسة والدراسات ذات الصلة:

1،6 المعلومات غير المالية المرافقة للقوائم المالية من منظور المحاسبة المالية.

واجهت مهنة المحاسبة في تطبيقها لوظيفة الإفصاح تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للإفصاح المحاسبي، وتحديد طريقة الإفصاح الأكثر ملاءمة لتوفير المصدقية للمعلومات المحاسبية، وتلبية حاجات مستخدمي المعلومات لتساعد على اتخاذ القرار السليم. ومع تزايد النمو الاقتصادي في السوق العالمي بشكل كبير، والتقدم التكنولوجي، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة أسواق رأس المال، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية، تعززت أهمية الإفصاح نظراً لتوفيره معلومات مفيدة وموثوقة لمستخدمي المعلومات حول مركزها المالي، وأداء أعمالها ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذلك فإن مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية يلعب دوراً حيوياً في تخفيض حالة عدم التأكد، وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات مما يساعد أصحاب المصالح على تقييم أداء الشركة بشكل موضوعي (Binh, 2012، الشعار وآخرون، 2015).

وفي سبيل ذلك زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، و زاد مستوى الإفصاح الذي تقدمه المنشآت داخل تقاريرها المالية. فأصبح هناك تشكيلة أوسع من المعلومات الأخرى ، بخلاف الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، والتي تفصح عنها الشركات تلبية لإحتياجات وطلبات أصحاب المصالح لمزيد من المعلومات الإضافية التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة قراراتهم المتعلقة بتلك الشركات (عبدالقادر، 2017).

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بأنها المعلومات التي يصعب إدراجها في القوائم المالية الرئيسية ولكن الإفصاح عنها هاماً لشرح وتوضيح البنود المعروضة في تلك القوائم. وتساهم هذه الإيضاحات في تحقيق الأهداف التالية (أبو نصار وحميدات، 2017):

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات التي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أي من هذه القوائم وتوفير العرض العادل لها.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تحول من مرحلة الاختيار إلى مرحلة الإلزام من جانب المعايير المحاسبية. أما الإفصاح عن المعلومات غير المالية فلم يحدد نطاق له، أو حد أدنى، يجب الإلتزام به. فقد يكون الإفصاح عن المعلومات غير المالي افصاح الزامي أو افصاح اختياري (عبدالقادر، 2017)، وقد أشار كلا من (Armitage &

(Claire, 2008; Qu et al., 2012) إلى أن الإفصاح الاختياري هو الذي ينقل معلومات إضافية ليست ضمن متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وهي المعلومات التي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها خارج المعايير المحاسبية. بينما الإفصاح الإلزامي هو المعلومات المطلوبة بموجب متطلبات المعايير المحاسبية أو التشريعات المحلية. وبالنسبة للوضع في الأردن ، ولأهمية الإفصاح غير المالي وضرورة وجود الشفافية، ألزمت البنوك التجارية بتطبيق المادة رقم 22 (الإفصاح والشفافية) من التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك التجارية رقم 63/ 2016، بتاريخ 2016/9/1 ، وقد تضمنت هذه المادة عدد من البنود الأساسية التي يجب الإفصاح عنها، وتفرعت هذه البنود إلى 33 بند فرعي يجب الإفصاح عنها. ووفقا للبنود التالية:(البنك المركزي الأردني، 2018)

حيث نص البند (ب) من المادة (22) من التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك التجارية يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

أما البند (هـ) من نفس المادة نصت على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى: ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك، ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان، المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل، معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في البنك المركزي الأردني، مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به، ومعلومات عن إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات، أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام، ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وأسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً، وإقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها.

وعليه يلاحظ الباحث أن التشريعات الاردنية تلزم البنوك بالإفصاح عن بعض المعلومات غير المالية في التقارير السنوية، كتقرير مجلس الإدارة وتشكيله، وهيكل المساهمين وعددهم، وملخص اجتماعات الجمعية العمومية، الهيكل التنظيمي للبنك، معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، معلومات عن دائرة إدارة المخاطر من حيث هيكلها، طبيعة عملياتها، التطورات التي طرأت عليها.

2.6 جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك.

إن الهدف الرئيسي من اعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مالية وغير مالية ذات جودة عن المنشأة المعد عنها التقارير والتي تكون مفيدة لاصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، وتوضح هذه المعلومات الموارد الاقتصادية للمنشأة بما

يوضح قيمتها الفعلية وذلك من أجل توضيح القيمة الحقيقية للمنشأة، على أن تقدم تلك المعلومات لأصحاب المصالح بطريقة قابلة للفهم وتكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهم (مصطفى، 2016).

وتشمل التقارير المالية على القوائم المالية التقليدية، والإيضاحات المتممة والإفصاحات الإضافية للقوائم المالية. وحيث أن القوائم المالية التقليدية أصبحت غير قادرة على إظهار كل الأحداث التي تخص المنشأة، كما أنها لا تقدم العديد من المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح عن المنشأة. وبالتالي فإن التقارير المالية تعد اشمل من مفهوم القوائم المالية، وبالتالي أصبحت تضم العديد من المعلومات المالية وغير المالية (عبدالقادر، 2017)

ولأهمية أن تُعبر المعلومات المحاسبية بصدق وعدالة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، فقد تزايد إهتمام الأدب المحاسبى بدراسة جودة التقارير المالية، وجودة ما تفصح عنه تلك التقارير من معلومات محاسبية، ومدى فائدة تلك المعلومات المحاسبية لمستخدميها. وقد تناولت العديد من الدراسات الآثار المترتبة على جودة التقارير المالية وما تحويه من معلومات محاسبية، وأثر نشر هذه المعلومات على تعديل كافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة لتوقعاتهم المستقبلية عن قيمة تلك المنشأة (Kevin & Vicki, 2011; Xio & Min, 2008).

وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية، يرى (الشيرازي، 1990) أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، أما دراسة (عبيد الله، 2005) أشارت إلى أن جودة التقارير المالية تتمثل في تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة هي جودة صياغة التقرير، وجودة محتوى التقرير، وجودة عرض التقرير. وعرفت دراسة (Mahdavi Kou and Khotanlou, 2012) جودة التقارير المالية، على أنها التقارير المالية للشركات التي تشير إلى الوضع الإقتصادي بصدق خلال فترة زمنية معينة. وأشارت دراسة (الصيرفي، 2015؛ عبدالقادر، 2017) إلى أن جودة التقارير المالية تتمثل في إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار اعداد التقارير الدولية، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب، وتجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الإقتصادي للمنشأة.

ويرى الباحث أن العامل المشترك الرئيس بين تلك التعاريف هو قدرة التقارير المالية وما تحويه من معلومات سواء مالية أو غير مالية على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير.

أما فيما يتعلق بأساليب قياس جودة التقارير المالية، فقد استخدمت العديد من الدراسات (heung and Wright, 2010; Beest et al., 2009) الخصائص النوعية للمعلومات كمقياس لجودة الأرباح، والتي تنعكس بدورها على جودة التقارير المالية. إلا أن هذا المقياس صعب الاستخدام وذلك لصعوبة قياس هذه الخصائص، واختلاف النتائج باختلاف القائمين بالقياس. واستخدمت دراسات أخرى (Barth et al., 2008; Goel, 2012) جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. واعتمدت تلك الدراسات على ممارسات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية. أما الدراسات التالية (Hu et al., 2014; Kazemi et al., 2011; Sofian et al., 2011; Hamdan et al., 2011; الاورفلي، 2012) فاعتمدت على مستوى التحفظ المحاسبى لقياس جودة التقارير المالية، حيث تناولت دور التحفظ في تحسين بيئة المعلومات، من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

وبالرغم من اتفاق العديد من الدراسات على استخدام التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية، إلا أنها اختلفت في النموذج المستخدم لقياس التحفظ المحاسبى. فقد استخدم كلا من (Hamdan et al., 2011; Li, 2015; ; المشهداني، 2014) نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المشروط، بينما استخدمت دراسة كلا من (Callen et al., 2014; زغلول، 2010) مقياس C-Score لقياس التحفظ غير المشروط، أما دراسة (Artiach & Clarkson, 2014) فاستخدمت مقياس

المستحقات غير التشغيلية الى اجمالي الأصول لقياس التحفظ المحاسبي، واستخدم كلا من (Leventis et al., 2013؛ الاورفلي، 2012؛ مليجي، 2014؛ سعد الدين، 2014؛ عبدالقادر، 2017) مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفق مدخل الميزانية ((Market to Book (MTB) لقياس التحفظ المحاسبي، حيث تقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال عدد أسهم الشركة مضروباً في السعر السوقي للسهم في نهاية السنة.

وأشار كلا من (مليجي، 2014؛ سعد الدين، 2014؛ عبدالقادر، 2017) إلى أن نموذج قيم صافي الأصول باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي، وذلك بسبب توافر البيانات الخاصة بالمقياس وبالتالي يتصف بسهولة حسابه على مستوى المنشأة كما أن هذا المقياس يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، ويربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق. وبالتالي سيعتمد على المقياس من خلال الإشارة الى انه في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) مساوية أو أقل من الواحد الصحيح، أما في حالة وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) أكبر من الواحد.

وبناء على ذلك، يخلص الباحث إلى تعدد المقاييس التي يمكن من خلالها قياس جودة التقارير المالية باستخدام مقاييس التحفظ المحاسبي، ولكن ستعتمد على هذه الدراسة باستخدام مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) وذلك لانه يعبر عن التحفظ الكلي للشركة، بالإضافة إلى قابلية المقياس للتطبيق العملي.

أما القيمة السوقية للبنك تعرف على أنها الثمن أو المقابل الذي يراه أصحاب المصالح في البنك أنه يعبر عن قيمتها، ولذا فإن القيمة السوقية للبنك تعبر عن قيمتها السوقية والتي تعرف على أنها مجموع الأسهم المدرجة للبنوك مضروبة في متوسط أسعارها في نهاية الفترة المالية، لذا فإن ارتفاع سعر السهم قد يعكس قيمة جيدة للبنك من وجهة نظر حملة الأسهم. Tjia؛ (2012، Setiawati&عبد الناصر، 2017؛ العودات، 2015).

وتعتبر القيمة السوقية مقياس جيد للدلالة على كفاءة الأداء المالي في المنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص، حيث تبنى هذه القيمة على الأسهم وقيمتها وتتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب على الأسهم والظروف التي تحيط بالبنك سواء كانت داخلية ام خارجية. وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس القيمة السوقية للبنك منها نموذج القيمة السوقية والتي تعتمد على الأداء السوقي مثل سعر السهم، ونموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية ونموذج Tobin's Q. (Liew et.al,2015؛ Siagian et.al,2013)؛ عبد الناصر، 2017)

ووفقاً لذلك يرى كلا من (Kohli & Saha, 2008؛ محفوظ، 2009؛ السعيدة، 1996؛ زلوم، 2013) أن المقياس الأفضل لقياس قيمة الشركة هو نموذج القيمة السوقية (سعر السائد في السوق المالي)، وهو ما يعكس السعر المستعد أن يدفعه المستثمرين كثمان لأصول الشركة، والذي يقيس سعر أسهم الشركة المتداولة فعلياً في البورصة في نهاية السنة، ويتم قياسها من خلال ضرب سعر إغلاق السهم في نهاية العام في عدد الأسهم المتداولة.

ورغم تعدد مقاييس القيمة السوقية سيعتمد الباحث في قياس القيمة السوقية للبنوك على نموذج القيمة السوقية، من خلال قياس اسعار الأسهم للبنك المتداولة فعلياً في بورصة عمان في نهاية السنة، وذلك من خلال ضرب سعر إغلاق السهم في نهاية العام في عدد الأسهم المتداولة. حيث يعتبر هذا النموذج الأكثر قبولاً وذلك لسهولة حسابها وتفسيرها اذا تم الاستناد الى المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة والمتاحة في القوائم المالية الصادرة من البنوك،

ولذا فإن ممارسات البنك لتطبيقات الإفصاح غير المالي جنب الى جنب مع الإفصاح المالي في قوائمها المالية سوف ينعكس على نموها وزيادة أرباحها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة تقاريرها المالية، كما ينعكس على أداء المساهمين عند تقييمهم للشركة مما يزيد من القيم السوقية لها .

3.6 الدراسات ذات الصلة:

هدفت دراسة (ججوج، 2017) الى قياس مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية، وبيان أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى ان مستوى الإفصاح غير المالي مرتفع، وعدم وجود أثر لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أما دراسة (بركة، 2016) هدفت إلى معرفة أثر العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من 13 بنكاً تجارياً، وفقاً لسوق عمان المالي. وتوصلت الدراسة الى وجود ضعف في الشفافية في بنود الإفصاح الاجبارية، وتحقق الشفافية ببعض بنود الإفصاح الاختياري.

وهدف دراسة (Grewal et. Al., 2015) الى بيان مدى تأثير الإفصاح غير المالي الالزامي على رد فعل السوق من خلال التغير في القيمة السوقية للشركة، وقد ركزت الدراسة على متطلبات الإفصاح غير المالي بحسب معايير الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013-2014. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة الى ان الإفصاح غير المالي الالزامي لديه اثر سلبي على القيمة السوقية للشركة، وفسرت ذلك بسبب ان معايير الاتحاد الأوروبي قد تعطي احياناً انطباعاً للشركة في المستقبل اسوا مما هو عليه.

وهدف دراسة (الشعار واخرون، 2015) إلى التعرف على دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية. وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان التي يتوفر لديها تقارير مالية لسنة 2013. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن الشركات تفصح عن المعلومات غير المالية، ودلت النتائج أن هناك أثر إيجابي لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، كما أظهرت النتائج أن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي وربحية الشركة يزيد من الأثر الإيجابي على القيمة السوقية. بينما توصلت نتائج الدراسة إلى أن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي ومديونية الشركة لا يؤثر على القيمة السوقية.

أما دراسة (Al-Maryani, 2014) هدفت الى اختبار الإفصاح والشفافية ضمن المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في الشركات العراقية، بالإضافة إلى تأثير نوع وحجم الشركات على توافر هذه المعلومات. وتوصلت الدراسة الى أن متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية منخفضة، وأيضاً كان هناك تأثير كبير لنوع الشركة على الإفصاح والشفافية. في حين أظهرت أن حجم الشركة لا يؤثر على الإفصاح والشفافية.

وتناولت دراسة (مليجي، 2014) اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى. واعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، خلال فترة ماقبل التحول إلى معايير التقارير المالية

الدولية (٢٠٠٧ م) وفتره ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية من عام (٢٠١٠ م حتى عام ٢٠١٣ م). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، وكذلك وجود تأثير إيجابي لهذه المعايير على قيمة الشركات المسجلة ممثلة بمقياس (Tobin's Q).

وهدفت دراسة (حمادة، 2014) إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع البحث المتمثل في شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

أما دراسة (Malgharni et al., 2013) هدفت إلى التعرف على أثر الإفصاح عن مؤشرات الأداء غير المالية الإيجابية والسلبية، وكذلك مستوى الوثوق في المعلومات المحاسبية في تحديد ردة فعل المستثمرين بخصوص تقدير القيمة السوقية للشركات المسجلة في البورصة الإيرانية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ونظرية المنفعة المتوقعة والتي يتم استخدامها في توقع القيمة السوقية لأسهم الشركة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المستثمرين يتأثرون بالمعلومات الإيجابية في تقارير الإفصاح أكثر من تأثرهم بنظيراتها السلبية، وأن مؤشرات الأداء غير المالية ذات تأثير على القيمة السوقية، كما أظهرت أن الإفصاح غير المالي يوفر المزيد من المعلومات لمنخذي القرارات الاستثمارية.

وهدفت دراسة (Dima et al., 2013) الى بيان الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وتأثيراتها على أسعار السوق بالنسبة للشركات الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست. وتوصلت الدراسة الى ان هنالك تأثير إيجابي لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية في أسعار السوق بالنسبة للشركات الرومانية.

وهدفت دراسة (Velazquez et al. 2013) الى بيان أثر كل من (حجم الشركة، ونوع القطاع، وأداء الشركة، المديونية، والموقع الجغرافي للشركة) في الإفصاح على شبكة الإنترنت عن المعلومات المالية وغير المالية في أمريكا اللاتينية وبالتحديد البرازيل، الأرجنتين، والمكسيك وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة الى أن مستوى الإفصاح العام منخفض، كما أنه لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة (حجم الشركة، ونوع القطاع، وأداء الشركة، المديونية، والموقع الجغرافي للشركة) في الإفصاح على الإنترنت عن المعلومات المالية وغير المالية.

وسعت دراسة (Cohen et al., 2012) الى تقييم كمية المعلومات غير المالية الاختيارية المقدمة. للمستثمرين، وكيفية عرضها، وهل يوجد اختلاف في مستوى الإفصاح بين الصناعات، وما هو أثر حجم الشركات على هذه المعلومات في خمس صناعات أمريكية. وتوصلت الدراسة انه لا يزال هنالك نقص في الكشف عن هذا النوع من المعلومات، كما تختلف مستويات الإفصاح بين الصناعات المختلفة، وهناك اختلاف بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح غير المالي، كما أظهرت النتائج أن إفصاح الشركات يميل لإظهار الجانب الإيجابي.

وهدفت دراسة (Cohen et. Al., 2012) إلى التعرف على مدى تأثير الإفصاح الطوعي بشقيه المالي وغير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة التركية، وبالتالي على قرار المستثمرين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير لمدى الإفصاح الطوعي للشركات عن معلوماتها على القيمة السوقية للسهم.

وهدفت دراسة (Coram, 2010) الى بيان الإفصاح عن المعلومات غير المالية وأثرها على أسعار الأسهم من قبل المستثمرين المحترفين والمستثمرين غير المهنيين في أستراليا. وتوصلت الدراسة الى ان هنالك اختلاف من حيث التقييم بين المجموعتين في حال كانت المعلومات إيجابية، في حين لا يوجد أثر للمعلومات غير المالية السلبية في كلا المجموعتين. واخيراً هدفت دراسة (Flostrand and Strom, 2006) الى بيان أهمية المعلومات غير المالية من قبل المحللين، وذلك من خلال دراسة محتوى المعلومات غير المالية ل 200 شركة من التقارير السنوية المدرجة في مؤشر ستاندراند بورز. وتوصلت الدراسة الى أهمية تقييم المعلومات غير المالية، كما أظهرت أنه لا يوجد علاقة بين القيمة السوقية ومستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية والأصول غير الملموسة ومستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بتحليل الأدب المحاسبي - في حدود إطلاع الباحث - كانت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما يتعلق بأثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، فهناك دراسات توصلت الى أثر إيجابي، وأخرى توصلت الى أثر سلبي وأخرى لم تتوصل الى وجود أثر بينهما. ويرجع الباحث سبب اختلاف النتائج الى اختلاف أساليب قياس درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وجودة التقارير المالية والقيمة السوقية، بالإضافة الى اختلاف بيانات التطبيق.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يلي

- 1- يُعد البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة، إلا أنه يتم بتطوير منهجية البحث من خلال الإعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وعلى سلسلة زمنية أحدث كما أنه تم تطبيق مقياساً مناسباً في قياس متغير الإفصاح غير المالي وذلك وفقاً للمادة رقم 22 (الإفصاح والشفافية)، من التعليمات المعدلة للأكاديمية المؤسسية للبنوك التجارية رقم 63/2016، و تم قياس جودة التقارير المالية مقاساً بمستوى التحفظ المحاسبي، والقيمة السوقية للبنوك باستخدام نموذج القيمة السوقية، وذلك من خلال ضرب سعر إغلاق السهم في نهاية العام في عدد الأسهم المتداولة.
- 2- تم إضافة بعض متغيرات الرقابة والمتمثلة في حجم البنك، الرافعة المالية، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل وهو لم تتطرق له الدراسات السابقة.
- 3- لذلك يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت بأثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية ، وبالتالي هناك فجوة في البحث المحاسبي المتعلق بذلك في بيئة الأعمال الأردنية ويحاول الباحث تغطية جزء من هذه الفجوة بإجراء دراسة تطبيقية على التقارير المالية الخاصة في البنوك للفترة الزمنية (2014 - 2016)

4,6 تحليل العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وجودة التقارير المالية والقيمة السوقية للشركات، واشتقاق فرضيات البحث:

أن حالات الإخفاق التي حدثت لكثير من الشركات رائدة في بعض البورصات العالمية، كانت من أسباب تزايد الطلب على التوسع في الإفصاح عن أداء الشركات، الأمر الذي شكل ضغطاً على واضعي معايير المحاسبة ومن ثم معدى التقارير المالية لزيادة جودتها حيث جاءت التوصيات الصادرة عن هيئات وضع معايير المحاسبة لتؤكد على ضرورة الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح لزيادة جودة التقارير المالية (الجرف، 2017).

وقد أظهرت دراسات عديدة (Yuen et al.,2009; Ioannou and George, 2015; Dilling, 2010; Cohen et al., 2012; عبدالقادر، 2017؛ ججوح، 2017؛ الشعار وآخرون، 2015) أن التقارير السنوية التقليدية لا تتوفر فيها المعلومات الكافية لمستخدمي التقارير السنوية، وذلك لمساعدتهم في عمليات اتخاذ القرارات، مما جعل هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن معلومات إضافية أخرى ؛ خاصة المعلومات غير المالية، لأن تلك المعلومات تقدم قيمة مضافة لمستخدمي التقارير المالية، حيث من الممكن أن تمكنهم تلك المعلومات من التعرف على الأداء المستقبلي للشركة، كما أنها وسيلة لتقليل عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية. وأيضاً تساهم في زيادة شفافية ومصداقية التقارير المالية، لأنها تؤكد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية ولكن بشكل وصفي. وهو الأمر الذي ينعكس على جودة التقارير المالية.

فيما أظهرت دراسات (Dima et al. 2013; Cohen et al. 2012; Burkhardt and Strausz,2009) أن الإفصاح المالي غير كافي لتلبية احتياجات كافة الأطراف المستخدمة للتقارير السنوية؛ نظراً لعدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير، إذ أن المعلومات التي تتوفر لإدارات الشركات تفوق ما لدى المستثمرين، مما يتطلب من الشركات دمج المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية لتقديم صورة أكثر شمولاً وتوازناً لبيان أداء الشركة. مما يساهم في تقليل درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات.

كما أظهرت دراسة (Zambon,2003 ; ججوح، 2017) أن المعلومات غير المالية أكثر أهمية من المعلومات المالية، وعزز ذلك بالانتقادات التي وجهت للإفصاح عن المعلومات المالية من قبل مستخدمي التقارير السنوية؛ لعدم احتوائها على بعض الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي مثل: الخدمات والمنتجات المبتكرة، والجودة العالية للمنتجات، ودعم مهارات ومعرفة الموظفين.

وأشارت دراسات (Radebaugh and Gray, 2001 ; عبدالقادر، 2017؛ السهلي، 2011) إلى أن الإفصاح يعد أحد خصائص جودة التقارير السنوية، وبالتالي أن زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية في تقريرها السنوي ستحقق منافع إيجابية على المنشأة، حيث أنه كلما ازدادت مستويات الإفصاح أدى ذلك إلى زيادة الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح وانخفاض مستوى عدم التأكد من قبل أصحاب المصالح وذلك فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية.

وعلى العكس من ذلك، فقد وجدت بعض الدراسات (Coram,2010; Banghoj and Plenborg, 2008) التي لا تؤيد زيادة حجم الإفصاح عن المعلومات غير المالية ضمن التقارير المالية لأنها من شأنها أن تحدث ارتباك وتشويش على مستخدمي تلك التقارير، كما أنها تحتاج إلى تكلفة مرتفعة لإعدادها والتأكد منها ونشرها.

ونتيجة للجدل المتعلق بأهمية الإفصاح غير المالي، تتبع أهمية هذا البحث في دراسة ما إذا كانت تلتزم البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك ، ودراسة واختبار ما إذا كانت درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، سوف تزيد من جودة التقارير المالية. ويتوقع الباحث وجود التزام جيد من قبل هذه البنوك فيما يتعلق بالإفصاح غير المالي. ووجود تأثير إيجابي للإفصاح غير المالي على جودة التقارير المالية، وعليه يمكن اشتقاق فرضيات البحث الأول والثاني كالتالي:

الفرضية الأولى: تلتزم البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان بكافة بنود بالإفصاح غير المالي وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية.

الفرضية الثانية:- يوجد أثر لدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

وكذلك ما زال يوجد جدل حول أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم، حيث أظهرت نتائج العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين الإفصاح غير المالي والقيمة لسوقية، ولكن اختلفت فيما بينها باتجاه هذا الأثر، حيث أشارت نتائج دراسات (Yuen et al.,2009; Dima et al. 2013; جججوح، 2017؛ الشعار واخرون،2015) إلى وجود أثر للإفصاح غير المالي وبشكل إيجابي على القيمة السوقية للمنشأة، أما دراسة (Grewal et al,2015) بينت الى جود أثر للإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للمنشأة ولكن بشكل سلبي، وعلقت على ذلك ان معايير الاتحاد الأوروبي المطبقة على المنشآت موضوع الدراسة قد تعطي احياناً انطباعاً لمستقبل هذه المنشآت اسوا مما هو عليه.

وهناك دراسات (Coram,2010; Velazquez et al,2013) اشارت إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن المعلومات غير المالية والقيمة السوقية للأسهم، فيما أظهرت بعض الدراسات (Flostrand and Strom, 2006; Cohen et al. 2012 ؛ الشعار واخرون،2015؛ السهلي، 2011) الى ان هناك عوامل مُحَدَّدة يمكن أن يكون لها دور في تأثير الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للأسهم.

ونتيجة للجدل المتعلق بتلك العلاقة، تتبع أهمية هذا البحث في دراسة واختبار تلك العلاقة في بيئة الاعمال الاردنية، للوقوف على ما إذا كانت درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، سوف تزيد من القيمة السوقية للبنوك. ويتوقع الباحث وجود ارتباط إيجابي بين هذين المتغيرين. ويمكن اشتقاق فرضية البحث الثالث كالتالي:

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية على القيمة السوقية للبنوك التجارية.

7- منهجية البحث:

تتناول منهجية البحث عرض لأهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة البحث، وتعريف ووصف متغيرات البحث، وعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات البحث.

1,7 الهدف من الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الى قياس أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك. وسيتم إجراء القياس من خلال اختبار فرضيات البحث وتطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات البحث.

2,7 مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في البنوك العاملة في القطاع المصرفي خلال الفترة الزمنية 2014 – 2016 وعددها 25 بنك عامل في الأردن وفق دليل البنوك في الأردن (البنك المركزي الاردني، 2018)، ولإختيار عينة البحث تم وضع مجموعة محددات تمثلت في؛ توافر التقارير المالية السنوية للبنوك خلال فترة الدراسة، وان يتوافر فيها جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات نموذج الدراسة، واستبعاد البنوك الأجنبية والإسلامية لما لها من طبيعة خاصة في الإفصاح غير المالي.

وفي ضوء المحددات السابقة، بلغ حجم عينة البحث (13) بنك وذلك بنسبة (52%) من مجتمع البحث. وتم الحصول على البيانات من خلال المواقع الالكترونية للبنوك عينة البحث وهيئة الأوراق المالية.

3,7 تعريف ووصف متغيرات البحث:

أ- المتغير المستقل: درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية

يحدد المتغير المستقل في هذه الدراسة بدرجة الإفصاح غير المالي، بحيث يقيس هذا المؤشر درجة الإفصاح غير المالي ولا يقيس جودة الإفصاح. وقام الباحث بإعداد مؤشر للإفصاح عن مستوى الإفصاح غير المالي وفقاً للمادة رقم 22 الإفصاح والشفافية من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 التي ألزمت مجلس إدارة البنوك التجارية بإعداد القوائم المالية للبنوك متضمناً مجموعة من الإفصاحات غير المالية (البنك المركزي الأردني، 2018). وبناءً على ما سبق تم إعداد مؤشر للإفصاح غير المالي مكون من (33) مؤشر لقياس الإفصاح غير المالي في البنوك التجارية الأردنية كما في الملحق (1).

ولتقييم مؤشر الإفصاح غير المالي استخدم الباحث مقياس ثنائي الاتجاه كما يلي:

- منح درجة (1) إذا تم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي للبنك.

- منح درجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي للبنك.

وقام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد الفقرات التي قامت البنوك بالإفصاح عنها فعلاً، وبأستخدام أسلوب الغير الموزون والذي استخدم في دراسات عديدة (Omar, et. Al., 2014; Omar and Simon, 2011; ججججج، 2017؛ بركة، 2016؛ الشعار وآخرون، 2015) وقد استخدمت المعادلة التالية لحساب مؤشر الإفصاح غير المالي لكل بنك: مؤشر الإفصاح غير المالي = (عدد الفقرات التي أوضحت مجموع الفقرات التي تنطبق على البنك) * 100 %. وتكون أقل نسبة إفصاح 0% إذا لم يفصح البنك عن الفقرات التي تنطبق على البنك، ويكون الحد الأقصى هو 100 % إذا كان البنك أًفصح عن جميع الفقرات.

ب- المتغيرات التابعة:

ب/1- جودة التقارير المالية: ويتم قياسها بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (MTB)، ويقوم هذا النموذج على قياس التحفظ من خلال نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلى قيمتها الدفترية وذلك قياساً على دراسة كل من (Sofian et al., 2011; Kazemi et al., 2011; سعد الدين، 2014؛ مليجي، 2014؛ عبدالقادر، 2017)، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

القيمة السوقية لحقوق الملكية = سعر السهم في نهاية السنة المالية × عدد الأسهم العادية المتداولة.

القيمة الدفترية لحقوق الملكية = حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي.

وتكون نسبة MTB أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يقلل القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية، وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي.

ب/2- القيمة السوقية للبنك: تمثل القيمة السوقية للأسهم السعر المستعد أن يدفعه المستثمرين كثن لأصول الشركة، وبالتالي هو يقيس سعر أسهم البنك المتداولة فعلياً في سوق عمان المالي في نهاية السنة، ويتم قياسها من خلال ضرب سعر إغلاق السهم في نهاية العام في عدد الأسهم المتداولة (Cohen et al. 2012; Velazquez et al. 2013; زلوم، 2013؛ الشعار وآخرون، 2015). ولتقليل أثر التباين في عينة الدراسة المتعلقة بالقيمة السوقية للأسهم فقد تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي، وذلك من

اجل إزالة احتمال حدوث مشكلة تعدد التباينات، وفي حال عدم وجود المشكلة أساساً، فإن هذه الطريقة لا ينجح عنها أي خطأ في القياس (زلوم والشعار، 2015).

ج- المتغيرات الرقابية:

تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وتمثلت في الآتي:

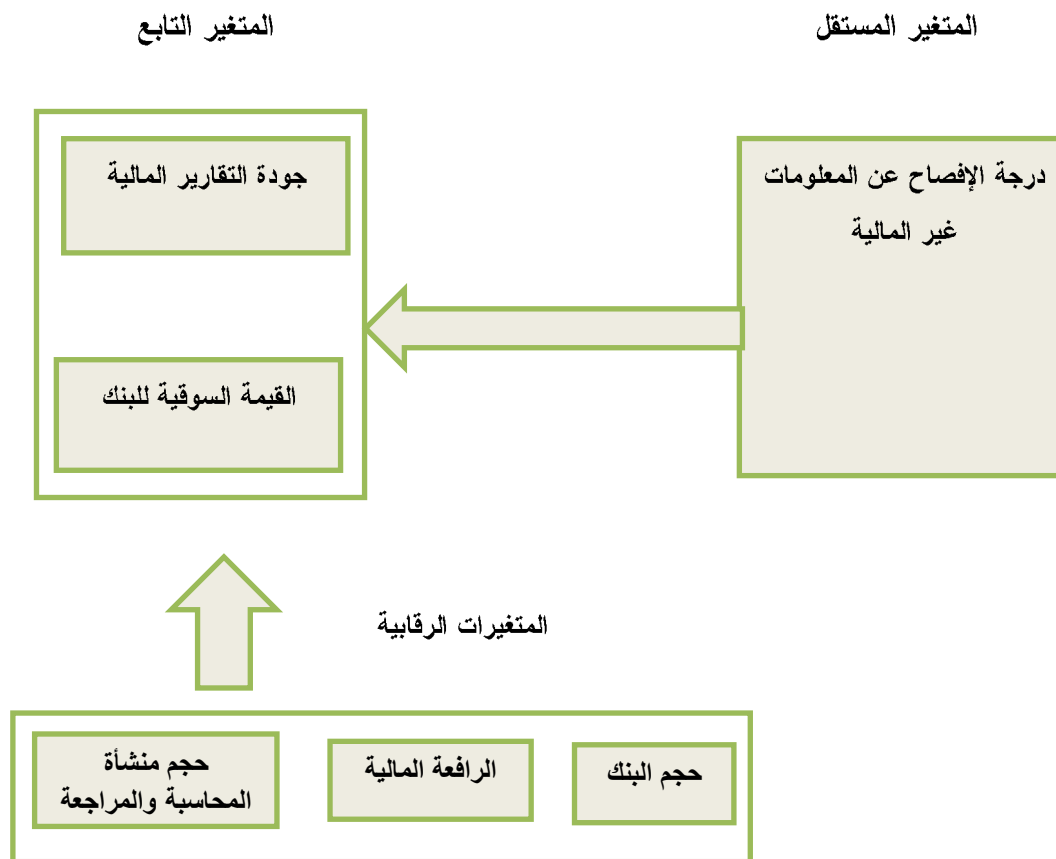
ج/1- **حجم البنك:** يتم قياس حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي رأس المال في نهاية العام وذلك قياساً على دراسة كل من (Hossain, 2008; بركة، 2016)

ج/2- **الرافعة المالية:** ويتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول في نهاية العام، وذلك قياساً على دراسة كل من. (مليجي، 2014؛ عبدالناصر، 2017)

ج/3 **حجم منشأة المحاسبة والمراجعة:** يقاس هذا المتغير من خلال مدى اعتماد البنك في تدقيق حساباته على إحدى المكاتب الأربع الكبرى (Big 4) ، وسيتم قياسه من خلال متغيرين وهميين؛ Big 4 يعطى (1)، و Non Big 4 يعطى (0) ، وذلك قياساً على دراسة كل من (عبدالقادر، 2017; Geiger and Rama, 2006; Gray and Ratzinger, 2010)

4.7: نماذج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، تم تطوير نموذجين لقياس أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية كمتغير مستقل على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك كمتغيرات تابعة، كما استخدمت الدراسة بعض متغيرات الرقابة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما يظهر في الشكل رقم (1):



النموذج الأول: أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية للبنوك.

$$QFR = \beta_0 + \beta_1 NFDisc. + \beta_2 Size + \beta_3 LEV + \beta_4 AUDTYPE + \varepsilon$$

النموذج الثاني: أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للبنوك.

$$MV = \beta_0 + \beta_1 NFDisc. + \beta_2 Size + \beta_3 LEV + \beta_4 AUDTYPE + \varepsilon$$

حيث أن:

QFR: جودة التقارير المالية.

MV: القيمة السوقية.

NFDisc: درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

β_0 : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 : معامل الانحدار لدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

β_2 - β_4 : معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

Size: حجم البنك.

LEV: الرافعة المالية للبنك.

AUDTYPE: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة

ε : بند الخطأ العشوائي.

5.7: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاء باختبار فرضياتها ، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

7.5.1 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

1 - اختبار التوزيع الطبيعي (Normal - Distribution Test):

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov – Smirnov) ضمن حزمة (SPSS) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي.

الجدول رقم (1) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بقيم اختبار (Kolmogorov – Smirnov)

Statistic Kolmogorov – Smirnov		متغيرات الدراسة
Sig	قيمة Z	
0.135	1.424	الإفصاح عن المعلومات غير المالية
0.116	1.552	جودة التقارير المالية
0.122	0.162	القيمة السوقية للبنك
0.200	0.189	حجم البنك
0.386	1.226	الرافعة المالية

يتضح من البيانات الواردة في جدول رقم (1) أن القيم الاحتمالية للمتغيرات أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، أما متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة فهو متغير وهمي (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية لا يخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

2- اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومتغيرات الرقابة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) اختبار (Multicollinearity Test) للتداخل الخطي

المتغيرات	Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
الإفصاح عن المعلومات غير المالية	0.637	1.571
حجم البنك	0.661	1.514
الرافعة المالية	0.606	1.650
حجم منشأة المحاسبة والمراجعة	0.974	1.027

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) (مليجي، 2014؛ Field, 2005) ولذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

7.5.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تحقق الباحث من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية، والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	أدنى قيمة	المتوسط	أعلى متوسط	الانحراف المعياري
جودة التقارير المالية	39	0.50	1.04	2.29	0.41
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للبنك	39	7.98	8.48	9.66	0.45
الإفصاح عن المعلومات غير المالية	39	60.6	0.863	1	0.091
اللوغاريتم الطبيعي لحجم البنك	39	8.00	8.20	8.81	0.23
الرافعة المالية	39	81.71	86.09	90.72	2.39
حجم منشأة المحاسبة والمراجعة	39	0.66	0.97	1.00	0.09

يعرض الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتعلقة بـ (13) بنكاً تجارياً مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2014-2016)، حيث يتبين من الجدول رقم (3) فيما يتعلق بالمتغير التابع جودة التقارير المالية فقد بلغت أدنى

نسبة (0.50) لبنك المال الأردن في عام (2016)، وبلغ أعلى نسبة لجودة التقارير المالية (2.29) لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في عام (2015)، وبلغ المتوسط لجودة التقارير المالية (1.04)، وعندما تكون نسبة MTB أكبر من الواحد يعتبر مؤشراً لممارسة التحفظ المحاسبي. بينما المتغير التابع القيمة السوقية للبنك تراوح من (7.89) إلى (9.66) بمتوسط (8.48). وهي تشير وبوضوح إلى أنّ القيمة السوقية للأسهم المتداولة للبنوك التجارية كبيرة جداً، مما يعني أن المستثمرين يميلون للاستثمار في هذا القطاع.

أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل فقد بلغت أدنى نسبة للإفصاح غير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية (60.6%) وتعود هذه المشاهدة إلى بنك الاستثمار العربي الاردني في عام 2014، بينما بلغت أعلى نسبة إفصاح غير مالي في التقارير المالية للبنوك التجارية (100%) وتعود هذه المشاهدات إلى بنك الاتحاد، وبنك المؤسسة العربية المصرفية في عام 2015، في حين بلغ متوسط الإفصاح غير المالي في التقارير المالية للبنوك التجارية (86.3%)، وهي مناسبة؛ وهذا يدل على أن مستوى الإفصاح غير المالي يزود متخذي القرارات بالمعلومات غير المالية التي تعد مفيدة لإنجاز القرارات الرشيدة؛ وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (بركة، 2016؛ الشعار وآخرون، 2017).

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة فأن متغير حجم البنك يتراوح من (8) إلى (8.81) بمتوسط (8.20) وتدل على إجمالي رأس مال البنوك يعتبر كبير جداً، وتراوح نسبة الرافعة المالية من (81.71) إلى (90.72) بمتوسط (86.9) وتعد هذه النسبة مرتفعة، وتدل على اعتماد هذه البنوك على تمويل أصولها عن طريق الالتزامات، وتراوح حجم منشأة المحاسبة والمراجعة من (0.66) إلى (1) بمتوسط (0.97)، ويرجع ذلك إلى سيطرة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على سوق المراجعة في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى رغبة البنوك في الحصول على أعلى جودة لعملية المراجعة وإضفاء الثقة في قوائمها المالية.

7.5.3 تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

إختبار الفرضية الأولى:- تلتزم البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية.

وللإجابة عن الفرضية تم إجراء اختبار One-Sample T-Test كما في الجدول (4)

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (One-Sample T-Test) لمستوى الإفصاح غير المالي

المتغير	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدالة الإحصائية Sig.
الإفصاح غير المالي	39	%86.31	0.09	0.000

يوضح الجدول (4) اختبار (One-Sample T-Test) لمستوى الإفصاح غير المالي في البنوك التجارية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000) ويعتبر ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05) وبما أن قيمة المتوسط العام لدرجة الإفصاح للسنوات الثلاثة تساوي 86.31 وهذا يعني أن مستوى الإفصاح غير المالي مرتفع، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول. ويعزى التزام البنوك بنود الإفصاح غير المالي إلى وعي البنوك لأهمية الإفصاح غير المالي كعامل هام في تقييم جودة التقارير المالية وأداء البنك، وكذلك حجية الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالزام البنوك بمتطلبات الإفصاح، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتائج دراسة كل من (ججوج، 2017؛ الشعار وآخرون، 2015؛ Simpson, 2010) وتعارضت مع نتائج الدراسة كل من (السهي، 2011، 2013، 2013؛ Velazquez et al, 2013؛ Al-Maryani, 2014؛ Cohen et al, 2012).

اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر لدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square - OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغير المستقل الخاص بدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على المتغير التابع جودة التقارير المالية (التحفظ المحاسبي)، ويعرض الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (5): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية β*	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	تفسير عند مستوى معنوية (0.05)
الثابت	-11.775	1.428		-8.247	0.000	
الإفصاح عن المعلومات المالية	1.318	0.455	0.278	2.896	0.007	ذات تأثير معنوي موجب
حجم البنك	1.027	0.170	0.570	6.054	0.000	ذات تأثير معنوي موجب
الرافعة المالية	.040	0.017	0.232	2.356	0.024	ذات تأثير معنوي موجب
حجم منشأة المحاسبة والمراجعة	-.199	0.119	-0.130	-1.675	0.103	ليس لها تأثير معنوي
معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.778$ معامل التحديد $R^2 = 0.801$ معامل الارتباط $R = 0.895$ قيمة اختبار (F) المستخرجة من جدول ANOVA = 34.215 $F = 34.215$ $(0.000) = F. sig$						

يتضح للباحث من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) (34.215) وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية، كما أن قيمة Adjust R^2 (0.778)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج، وفيما يتعلق بأثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P. Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثاني، ويمكن تفسير ذلك بأهتمام البنوك على تلبية طلب أصحاب المصالح لمزيد من المعلومات غير المالية، وحيث أن التحفظ المحاسبي يساهم في تحسين المعلومات من خلال تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Radebaugh & Gray, 2001; Nuanpradit et al., 2013; Roberts et al., 2002; عبد القادر، 2017)، ولكن تختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (حمادة، 2014; 2012; Cohen et al., 2008; Banghoj and Plenborg, 2010; Coram, 2010) والتي أشارت

إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الأخرى يمكن أن يمثل عنصر تعقيد وتشويش على قرارات المستثمرين في تقدير القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي فلا يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

وبتحليل الباحث لعلاقة متغيرات الرقابة بجودة التقارير المالية اتضح وجود تأثير معنوي لحجم البنك ودرجة الرفع المالي على جودة التقارير المالية حيث كانت قيمة (P. Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويتفق ذلك مع دراسة (الاورفلي، 2012؛ مليجي، 2014)، بينما حجم منشأة المحاسبة والمراجعة لا يوجد لها تأثير معنوي على جودة التقارير المالية حيث أن قيمة (P. Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويتفق ذلك مع دراسة (عبدالقادر، 2017). ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$QFR = -11.775 + 1.318 NFDisc + 1.027 Size + 0.40 LEV - 0.199 AUDTYPE$$

اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر لدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية على القيمة السوقية للبنوك التجارية.

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square - OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغير المستقل الخاص بدرجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على المتغير التابع القيمة السوقية للبنوك، ويعرض الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (6): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية

معاملات الانحدار (B)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (B*)	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05)
-0.611	2.928		-0.209	0.836	الثابت
-0.111	0.933	-0.021	-0.119	0.906	الإفصاح عن المعلومات غير المالية
1.059	0.348	0.534	3.042	0.005	حجم البنك
0.010	0.035	0.050	0.275	0.785	الرافعة المالية
-0.337	0.243	-0.200	-1.385	0.175	حجم منشأة المحاسبة والمراجعة
معامل التحديد المعدل $R^2_{Adj} = 0.227$ معامل التحديد $R^2 = 0.309$ معامل الارتباط $R = 0.556$ قيمة اختبار (F) المستخرجة من جدول ANOVA = 3.797 = F. sig (0.012)					

يتضح للباحث من الجدول رقم (6) أن المتغيرات المستقلة تفسر (0.309) من التغير الكلي في المتغير التابع القيمة السوقية للبنوك، واختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test)، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي 3.797 وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من 0.05 مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل على القيمة السوقية للبنوك،

$$MV = -0.611 - 0.111NFDisc. + 1.059 Size + 0.010 LEV - .337AUDTYPE$$

144 IUG Journal of Economics and Business (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

6- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة الى أن حجم البنك كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على كل من جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك، بينما كان هناك أثراً للرافعة المالية على جودة التقارير المالية وعدم وجود لها تأثير معنوي على القيمة السوقية للبنوك، أما فيما يتعلق بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة فلا يوجد له تأثير معنوي على كلا من جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك.

2.8 التوصيات: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصى الباحث بما يلي:

- 1- أن تقوم البنوك التجارية بالالتزام بالإفصاح عن المعلومات غير المالية في تقاريرها المالية، وذلك لما لها من تأثير على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالي، من خلال تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال.
- 2- حث أصحاب المصالح الاهتمام بالإفصاح غير المالي وذلك لما توفره من معلومات دقيقة تؤدي إلى تقليل حالة عدم التأكد المرتبطة بفرص النمو المستقبلية، وتعزيز الثقة بالتقارير المالية، وذلك من خلال توجيه اهتمامهم إلى كافة البنود الواردة في التقارير المالية، وعدم تركيزهم على المؤشرات المالية فقط.
- 3- تفعيل دور البنك المركزي في زيادة وعي البنوك ومستخدمي التقارير المالية بأهمية الإفصاح غير المالي ودوره في تقليل عدم تماثل المعلومات، وخلق حوار دائم ومستمر ومشارك بين الشركة والمستثمرين بالبورصة وتلبية احتياجاتهم من المعلومات.
- 4- ضرورة قيام أقسام المحاسبة بالجامعات بتطوير المقررات الدراسية المحاسبية بتضمينها أحدث الإصدارات المهنية، وتوفير إرشادات تفصيلية حول كيفية تطبيق دليل حوكمة البنوك والشركات، مما يؤدي إلى توفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لمتطلبات الحاكمية المؤسسية.
- 5- ضرورة اهتمام البنوك بالمستجدات في معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وإصدارات هيئات الرقابة وذلك بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات مما يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي، وزيادة ثقتهم بالقوائم المالية.

3.8: مجالات البحث المقترحة:

- 1- أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك باستخدام مقاييس أخرى لجودة التقارير المالية والقيمة السوقية.
- 2- أثر خصائص البنوك في تعديل العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية و جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك
- 3- دراسة تحليلية لمخاطر الإفصاح غير المالي على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك.
- 4- دور المحاسب القانوني في التوكيد المهني لمحتوي الإفصاح غير المالي وأثره على قرارات أصحاب المصالح.

المراجع والمصادر

- ابو نصار، محمد ، وحמידات، جمعة (2017)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
- الاورفلي، أسماء قحطان، 2012، محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
- بركة، محمد ناصر حلمي، 2016، العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- ججوح، محمد ماجد، (2017) "اثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة ميدانية- رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
- الجرف، ياسر أحمد، (2017)، أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة Sustainability على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية دراسة نظرية ميدانية" المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، حمادة، رشا ، 2014، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلد الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 4.
- زغلول، وليد احمد، 2010 ، "د ا رسة اختبارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس 2 (1).
- زلوم، نضال عمر، 2013 ، الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص 163 - ص 187
- زلوم، نضال والشعار، اسحق، (2015)، أثر توزيعات الأرباح على القرارات الاستثمارية في ضوء جودة التقارير المالية، - 33 ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 2، عدد 1
- السعيدة، منصور، (1996)، مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على تفسير القيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية، المنارة، المجلد الأول، العدد الأول، ص 153 - 184.
- سعد الدين، إيمان محمد، 2014 ، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة راس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، (3)، 667-766.
- السهلي، محمد، (2011)، مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات 11 - 42. ، السعودية، البحوث المحاسبية، المجلد 10 ، العدد 2
- الشعار، اسحق محمود، زلوم، نضال عمر، وخطاب، شادي احمد عبد الرحمن، 2015، دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، المجلد الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 11، العدد 3.
- الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الشامية، الكويت.

- الصيرفي، أسماء احمد، 2015، أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى إلتزام محاسبياها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة دمنهور
- الصيرفي، أسماء محمد، 2016، أثر مستوى الإفصاح المحاسبى عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس المجلد 20 العدد 2 ص ص 167-251
- طلخان، السيدة مختار عبد الغنى، 2017، أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالى الدولية وقيمة الشركة دراسة تطبيقية عل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
- عبد القادر، داليا السيد عبد الحليم، 2017، أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
- عبدالناصر، عيد محمود أبو زيد، 2017 ، أثر استيفاء الشركات لمتطلبات الإدارج فى المؤشر المصرى للمسئولية ESG على قيمة وأداء الشركة - دراسة نطبيقية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
- عبيد الله، فايزة محمود محمد، 2005 ، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة فى ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- العودات، أنس ابراهيم سالم، 2015، أثر الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q ، دراسة إختبارية على البنوك التجارية الاردنية 2009 - 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط
- محفوظ، احمد، (2009)، نموذج محاسبى مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية على قيمة الشركة فى ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان، أطروحة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.
- المشهداني، بشرى نجم وحמיד، انمار، 2014 قياس ممارسة التحفظ المحاسبى فى الشركات المساومة المدرجة فى سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، عدد 78.
- مصطفى، رانا محمود عبده، 2016، إطار مقترح للمحاسبة عن الأصول التشغيلية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية - دراسة نظرية - إختبارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- مليجي، مجدى مليجى عبد الحكيم، 2014 ،" أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية :دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، (1) 1 ، 0-61
- مليجي، مجد مليجي عبد الحكيم، 2014، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المقيدة فى بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية. مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، المجلد 2 العدد 2 ص 1-50.

المراجع الأجنبية:

- Armitage, S, Claire M, 2008, "Corporate disclosure, cost of capital and reputation: Evidence from finance directors", *The British Accounting Review*, 40 (4): 314-336.
- Artiach, T. & Clarkson, P. (2014): Conservatism, Disclosure and the cost of equity capital, *Australian journal of management*, Vol.39, No.2.
- Bachoo, K., Tan, R., Wilson, M., (2013), "Firm Value and the Quality Sustainability Reporting in Australia", *Australian Accounting Review*: vol. 23, issue 1, 67-87
- Banghoj, J., and Plenborg, T., 2008, "Value relevance of voluntary disclosure in the annual report", *Accounting and Finance*, 48 (2): 159- 180.
- Barth, M., Landsman and M. Lang, 2008, "International Accounting Standards and Accounting Quality", *Journal of Accounting Research*, 46:467–498.
- Beest V., Ferdy, Geert B., and B. Suzanne, 2009, "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", *Nijmegen Center for Economics (NICE) Working Paper*, 9 (108):1-41.
- Binh, T., 2012. Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non-Financial Listed Companies: The Case of Vietnam. *Journal of Applied Economics and Business Research*. 2 (2): 69-90.
- Callen, J., Guan, Y. & Qiu, J. (2014): The market for corporate control and accounting conservatism, *Social science research network*, www.ssrn.com, March.
- Cheung E., Wright, 2010, "An Historical Review of Quality in Financial Reporting In Australia", *Pacific Accounting Review*, 22(2): 147 – 169.
- Cohen, J., Holder-Webb, L., Nath, L., and Wood, D. 2012. Corporate Reporting of Nonfinancial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability. *Accounting Horizons*. 26 (1): 65-90.
- Coram, P. 2010. The Effect of Investor Sophistication on The Influence of Nonfinancial Performance Indicators on Investors' Judgments. *Accounting and Finance*. 50 (2): 263-280.
- Dima, B., Cuzman I., Dima S., and Saramat O. 2013. Effects of Financial and Non-Financial Information Disclosure on Prices' Mechanisms for Emergent Markets: The Case of Romanian Bucharest Stock Exchange, *Accounting and Management Information Systems*. 12 (1): 76–100.
- Field ,A. (2005). *Discovering Statistics Using SPSS and sex 'drugs and rock 'n' roll* 2nd ed. London ,California ,New Delhi: SAGE Publications.
- Flostrand, P., and Strom, N. 2006. The Valuation Relevance of Non-Financial Information. *Management Research News*. 29 (9): 580 – 597.
- Grewal, J., Riedl, E. & Serafeim, G. (2015). Market Reaction to andatory Nonfinancial Disclosure. *SSRN*, 15(1), 1-15.
- Geiger, M. A., and Rama, D. V., 2006, "Audit Firm Size and Going - Concern Reporting Accuracy", *Accounting Horizons*, 20 (1) (March): 1–17.
- Goel, S., 2012, "Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management", *Procedia Economics and Finance*, 3: 576 – 581.
- Gray, G. L., and N. V. Ratzinger, 2010, "Perceptions of preparers, users and auditors regarding financial statement audits conducted by Big 4 accounting firms", *International Journal of Disclosure and Governance*, 7 (4): 344–363.
- Hahn, R., and Michael, K. (2013), "Determinants of Sustainability Reporting: Areview of Results, Trends, Theory and Opportunities in an Expanding. Field of Research", *Journal of Cleaner Production*, 59: 5-21.

- Haji, A. A and Hossain, D. M., (2016), "Exploring the implications of integrated reporting on organizational reporting practice Evidence from highly regarded integrated reporters", *Qualitative Research in Accounting & Management*, Vol. 13 Iss4.
- Hamdan, A., Abzakh, M. & Alataibi, M. (2011): Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statement, *International business research*, Vol.4, No.3.
- Holder-Webb, L., Cohen, J., Nath, L., and Wood, D. 2008. A Survey of Governance Disclosures Among U.S. Firms. *Journal of Business Ethics*. 83: 543–563.
- Hossain, Mohammed, (2008), the extent of disclosure in annual reports of banking companies: The case of India, **European Journal of Scientific Research**, Vol. 23, Iss. 4, pp. 659-680.
- Hu J., Li A. Y., Zhang., F, 2014, "Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, [Volume 23, Issue 1](#), , Pages 32-43
- Hussainey, K & Najjar, B., (2011), "Future-oriented narrative reporting: determinants and use", *Journal of Applied Accounting Research*, 12 (2): 123-138..
- Imam , S., J. Chan and S. Z. Ali Shah, 2013, " Equity valuation models and target price accuracy in Europe: Evidence from equity reports", *International Review of Financial Analysis*, No. 28 , pp. 9 –19.
- Ioannou, I., and G. Serafeim, 2015, "The Impact of Corporate Social Responsibility on Investment Recommendations: Analysts' perceptions and shifting institutional logics", *Strategic Management Journal*, 36 (7) (July): 1053-1081.
- Kazemi H., Hemmati H., and R. Faridvand, 2011, "Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes", *World Applied Sciences Journal*, 12 (9): 1385-1396.
- Kevin, K. and W. Vicki. (2008). Earnings quality and future capital investment: evidence from discretionary accruals. Haas School of Business University of California at Berkeley, McDonough School of Business Georgetown University, on Line Available at: www.ssrn.com.
- Kohli, N. and Saha, G. C. (2008). Corporate governance and valuations: Evidence from selected Indian companies. *International Journal of Disclosure and Governance*. 5, 3, 236-251.
- Leventis, S., Dimitropoulos, P. & Owusu-Ansah, S. (2013): Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry, *Corporate governance: An international review*, Vol.21, No.3.
- Li, Xi (2015): Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis, Temple university, Fox school of business and management, *Journal of business finance & accounting*, Forthcoming.
- Liew.C, Alfian.E, Devi.S.2015. Family firms, expropriation and firm value: evidence from related party transactions in Malaysia . *The journal of developing areas*. 49 (5): 139-152.
- Mahdavihou, M & Khotanlou, M., 2012, "The Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, Vol. 5, No. 11, pp. 2092-2096.
- Nuanpradit. S, and K. Boonlert-U-Thai, 2013, "Accounting Conservatism and Future Investment Opportunities: Empirical Evidence from Thailand", *Proceedings of Global Business and Finance Research Conference*, Howard Civil Service International House, Taipei, Taiwan, ISBN, Available at: <http://www.wbiworldconpro.com>
- Omar B., and Simon, J. 2011. Corporate Aggregate Disclosure Practices in Jordan. ***Advances in Accounting***. 27: 166–186.

- Omar, B., Al Shaar, E., and Zalloum, N., 2014. The Effect of Social Responsibility Accounting Disclosure on The Financial Performance of Jordanian Industrial Companies, . *Dirasat, Administrative Sciences*, 41 (2): 240-258.
- Qu, W ; Michelle, F and Judy O, 2012, "Does IFRS Convergence improve quality of accounting information? – Evidence from the Chinese stock market", *Corporate Ownership & Control*, Vol. 9, No.4, pp. 187-196
- Radebaugh, L. H., and S. Gray, 2001, "International Accounting and Multinational Enterprises", (5th Ed.), New York: John Wiley and Sons, Inc, P. 296.
- Roberts, C., P. Weetman, and P. Gordon, 2002, "International Financial Accounting: A Comparative Approach", 2d., Essex: Pearson Education Ltd, P.281, Available at: <http://www.books.mec.biz/tmp/books/XKFAQ41HIIS5E4HZNX3HL.pdf>
- Siagian.F, Siregar.S and Rahadian.Y.2013. Corporate governance, reporting quality, and firm value: evidence from Indonesia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 3 (1): 4 -20
- Simpson, A. (2010). Analysts' Use of Nonfinancial Information Disclosures. *Contemporary Accounting Research*, 27(1), 249-288.
- Sofian. S., S. Z. Abdul Rasid , and M. Mehri, 2011, "Conservatism of Earnings and Investor Protection", *International Journal of Business and Social Science* , 2 (14): 143 - 148 .
- Tjia .O and Setiawati . L. 2012. Effect of CSR Disclosure to Value of the Firm: Study for Banking Industry in Indonesia", *World Journal of Social Sciences* . 2(6): 169 – 178.
- Velazquez, M., Callen, Y., Fernandez, B., and Uribe, M. 2013. Impact of Disclosure of Financial Information in Latin-American Companies. *Global Conference on Business and Finance Proceedings*. 8 (1): 771- 781.
- Wang, Kun and L. Murphy Smith, 2009, "How different GAAPS affect performance of valuation models: Evidence from Asia-based companies", *Advances in ccounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 25, pp. 284–294.
- Xio and Min .(2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective China. *Journal of Accounting Research*. 4(4) : 167–196.
- Yuen, C., Liu, M., Zhang, X., and Lu, C. 2009. A Case Study of voluntary Disclosure by Chinese enterprises. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 1 (2): 118-145.
- Al-Maryani, M. 2014. Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting for Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case of Iraqi Listed Firms. *Dirasat, Administrative Sciences*, 41 (1): 141-153.
- Malgharni, A., yusoff, W., Arumugam, V. (2013). The Effect of Disclosure of Non- Financial Performance Indicators On Stock Price Estimate in Iran. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*. 7(4), 563-574.